Erich-Brost-Institut
für internationalen Journalismus

مرصد الإعلام في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
MENA MEDIA MONITORING

استكشاف إمكانات المساءلة الإعلامية في العراق

"هناك حاجة للعمل يدا بيد من أجل إنشاء هياكل فعالة للمساءلة الإعلامية في العراق"

نظم معهد آيرش بروست للصّحافة الدّولية بألمانيا ومنظمة مرصد الإعلام في شمال إفريقيا والشرق الأوسط بتونس، ورشة عمل عبر الانترنت لمدّة يوم ونصف تحت عنوان "استكشاف إمكانات المساءلة الإعلامية لوسائل الإعلام في العراق" وذلك يومي 24 و25 تشرين الأول/أكتوبر 2021، بتمويل ودعم من وزارة الخارجية الألمانية الاتحادية.

جمعت ورشة العمل أكثر من **30** مشاركا، من بينهم أساتذة صحافة ورؤساء تحرير وممثلون عن منظمات المجتمع المدني وعن المفوضية العليا لحقوق الإنسان بالإضافة إلى مُدرّبين من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، لمناقشة تحديات واحتياجات تركيز المساءلة الإعلامية في العراق. تشمل التحديات الحالية لحرية الإعلام في العراق (يحتل العراق المرتبة **163** من أصل **180**دولة، وفقا لمؤشر الصحافة العالمي لمنظمة مراسلون بلاحدود لسنة **2021**) سجن الصحفيين على أساس استخدام قوانين العقوبات القديمة والغياب الحالي لقانون يضمن حرية الوصول إلى المعلومات ولمشاريع القوانين المتعلقة بالجرائم الالكترونية وضعف دور نقابات الصحفيين كمراقبين لحرية الإعلام وتفشي تدخل المليشيات من جهة والدولة من جهة أخرى في العمل الصحفي اليومي. ومع ذلك فقد ذُكر أن الوقت مناسب لبدء حوار حول المساءلة الإعلامية بين الحكومة ووسائل الإعلام والقضاء ومنظمات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية لدعم التغييرات المتعلقة بكل المستويات المرتبطة بحرية الإعلام في العراق".

كشفت النقاشات حول كمية خطابات الكراهية الموجودة في الفضاء العام بالإضافة إلى الانقسام الإعلامي بسبب الهياكل الطائفية القائمة، عن افتقاد المشهد الإعلامي في العراق لآلية تنظيم وتعديل ذاتي ذات مصداقية، تقوم بدور الوساطة عبر تلقي ومعالجة الشكاوى المتعلقة بالانتهاكات الأخلاقية. وأن الوقت الآن مناسب لدعم حوار حول كيفية إنشاء مثل هذه الآلية داخل وسائل الإعلام نفسها. وأوضح رئيس المنظمة الوطنية للتنوع والأقليات، أحمد كيتو الحاجة إلى تطبيق المساءلة الإعلامية، لا سيما عند إعداد التقارير المتعلقة بأخبار الأقليات العرقية ولتمكين المواطنين والصحفيين من التخاطب مع هيئة وسيطة وذات مصداقية، تتكفل بالتنظيم الذاتي وبجميع انتهاكات خطابات الكراهية ضد الفئات الضعيفة، نتيجة التغطية الإعلامية غير المهنية. وصرح الدكتور وسام كاظم سلمان مدير المفوضية الوطنية العليا لحقوق الإنسان، مكتب بغداد، "ان مؤسستنا كهيئة مستقلة مفتوحة لجميع الشكاوى المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك وسائل الإعلام ". قُدمت خلال الورشة أيضا أمثلة على أفضل الممارسات، مثل التنفيذ الناجح لخطة الموفقين الإعلاميين كوسطاء في **13** وسيلة إعلامية في تونس، عبر عرض تجربة الموفقة الإعلامية لإذاعة جوهرة أف أم التونسية نرجس مخينيني، والتي تحدثت عن تجربتها للمشاركين وفتحت لهم آفاقا جديدة لآليات فعالة عن المساءلة الإعلامية يمكن تبنيها في العراق. أكد الدكتور مسرور محي الدين، مفوض حقوق الإنسان في العراق: "ينبغي أن يكون لتونس، بسبب تجاربها الناجحة، دورا رائدا في تدريب مساءلة وسائل الإعلام في العراق ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا".

قدم الدكتور حبيب إبراهيم، الأستاذ المساعد في معهد الدراسات الإعلامية في جامعة رور بوخوم ومؤلف الجزء الخاص بالعراق في الدراسة التجريبية لمعهد آيرش بروست للصحافة الدولية "مساءلة وسائل الإعلام في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا"، لمحة عامة عن وضعية أدوات المساءلة الإعلامية الموجودة والمفقودة في العراق. كما مهدت تجربة إرساء مجلس الصحافة في البوسنة والهرسك عبر التواصل بين منظمات المجتمع المدني والحكومة والأوساط الأكاديمية والقضاء، التي عرضتها إيزابيلا كركفسكي، مديرة برنامج الشرق والأوسط وشمال إفريقيا بمعهد آيرش بروست للصحافة الدولية، إلى فتح نقاش مثمر بين المشاركين لفرض حوار مستقبلي مع الحكومة والقضاء، للتعبير عن الاحتياجات الحالية للمواطنين والعاملين في مجال الإعلام. كما أوضح الدكتور رضوان بادیني والسيد فريد حسن أن مثل هذا الحوار يجب أن يتم في العراق وأننا "نحتاج إلى العمل يدا بيد لتعزيز استقلالية الإعلام وشفافيته في العراق- ونحتاج إلى إعلاميين مستقلين وذوي خبرة في المؤسسات المناسبة من أجل تطوير نموذج مشترك لمساءلة وسائل الإعلام".

وضع المشاركون المتميزون في جلسات مجموعات العمل المختلفة، خارطة طريق لمساءلة وسائل الإعلام في العراق مع إجمالي **24** توصية**:** اتفق المشاركون وهم من خلفيات مختلفة، على الحاجة إلى دعم الحوار بين الحكومة والإعلام والقضاء ومنظمات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية من خلال تنظيم مؤتمر سنوي للمساءلة الإعلامية يجمع جميع الأطراف المعنية في مكان واحد لمناقشة الاحتياجات والتحديات الحالية للمساءلة الإعلامية، مما يجعل الحكومة تدرك أهمية مساءلة وسائل الإعلام كجزء من التحول الديمقراطي.

شدد أساتذة الصحافة المعروفون من مختلف جامعات ومعاهد الإعلام في العراق على "الانتهاكات الأخلاقية الجسيمة في المحتوى الإعلامي" وأعربوا عن الحاجة إلى تعليم مدربين مؤهلين في مجال مساءلة الإعلام من أجل توعية كل الأطراف المعنية، مثل وسائل الإعلام والصحفيين وممثلي الحكومة والقضاء والمواطنين. عبرت الدكتورة إرادة الجبوري من كلية الإعلام في جامعة بغداد عن الحاجة الملحة لإدراج موضوع مساءلة الإعلام في المناهج الجامعية لتعليم الصحافة في العراق.

كما أثار الصحفيون المشاركون مشكلة أمن الصحفيين الذين يتعرضون للتهديدات الجسدية والاغتيالات من قبل المليشيات المسلحة وكذلك للقمع والسجن بسبب عدم وجود تشريع يمكن أن يحمي الصحفيين وحقهم في الوصول إلى المعلومات. تم تسليط الضوء باستمرار على الدور الضعيف الحالي لنقابات الصحافة كمراقبين لحقوق الصحفيين. وتم تقديم توصية متعلقة بضرورة أن يكون لنقابات الصحفيين دورا أكثر فعالية في فرض هياكل المساءلة الإعلامية في العراق. إذ يمكن أن يلعبوا دورا مهما في دعم تطوير مدونة أخلاقية مشتركة وذات مصداقية في العراق، تلتزم بها جميع وسائل الإعلام.